

الدعم الاقتصادي والأمني على رأس أجندة زيارة المشيشي لإيطاليا وفرنسا

هل يجد رئيس الحكومة التونسية أدانا صاغية في زيارته



مصالح أوروبية تونسية مشتركة

ينتظر أن يقوم رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي بزيارتين إلى كل من إيطاليا وفرنسا منتصف هذا الشهر في أول جولة خارجية له كرئيس حكومة متخصصان على الأرجح للبحث عن حلول للأزمة الاقتصادية التي باتت تعصف باستقرار تونس في ظل تنامي الاحتجاجات الشعبية تزامنا مع أزمة سياسية حادة. كما من المرجح أن يفتح الأوروبيون مع المشيشي ملفات أمنية عديدة على غرار تعزيز جهود مكافحة الهجرة غير النظامية والإرهاب ومصير المنظرين التونسيين في هذين البلدين.

خالد هدي

ظل حالة الاحتقان الشعبي التي تدفع بالتونسيين في قطاعات مختلفة إلى الاحتجاج. لكن متابعين يستبعدون أن يحظى الجانب الاقتصادي باهتمام كبير في هاتين الزيارتين خاصة في ظل ما تعانيه فرنسا وإيطاليا من تداعيات فيروس كورونا المستجد. وأفاد النائب في البرلمان حاتم المليكى بأن "الزيارات غالبا ما تكون موجهة خصوصا مع الشركاء التقليديين (فرنسا وإيطاليا).. من الواضح أن زيارتي المشيشي لن تكونا بخصوص ملفات الاستعمار باعتبار أن أغلب دول العالم تشهد أزمتا اقتصادية تبعا لتداعيات وباء كورونا العالمي".



حاتم المليكى
زيارته المشيشي
تتعلقان بالصراع على
منطقة شرق المتوسط

وقال المليكى في تصريح لـ "العرب" "في تقديرى سيغلب على الزيارتين الجانب الإقليمي في علاقة بالصراع على منطقة شرق المتوسط وتونس مطالبة بتوضيح موقفها". وأشار إلى "طرح ملف الهجرة غير الشرعية التي سبق النقاش فيه ومراقبة المجال البحري وقوارب المهاجرين، فضلا عن التصدي لظاهرة الإرهاب التي تهدد الاستقرار في مختلف الدول الأوروبية". واستدرك المليكى قائلا "لكن المأسفة أن السلطات التونسية الآن لا تملك الإمكانيات لتكون حارسا للحدود وتمر بأضعف حالاتها وهي فترة صراعات وأزمات".

ويرى مراقبون أن يهتم الثنائي التونسي والفرنسي والإيطالي خلال زيارته المشيشي بقضايا الهجرة غير النظامية وتكثيف جهود محاربة الإرهاب. ويرى مصطفى عبدالكبير، رئيس المرصد التونسي لحقوق الإنسان في تصريح لـ "العرب"، أن "الزيارتين

تونس - يستعد رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي للتوجه منتصف الشهر الحالي إلى كل من فرنسا وإيطاليا في زيارتين تتصدهما قضايا التصدي للمهاجرين الذين ينوون العبور إلى الضفة الأخرى من المتوسط وكذلك سبل التعاون على المستويين الأمني في مكافحة الإرهاب وكذلك الاقتصادي.

وتأتى هاتان الزيارتان في وقت يحاول فيه المشيشي إيجاد مخرج للأزمة التي تتخبط فيها بلاده، حيث ترزح تونس تحت وطأة أزمة اقتصادية وسياسية واجتماعية غير مسبوقة.

وأشرف المشيشي الثلاثاء على مجلس وزاري مضيق خصص للنظر في التعاون التونسي الفرنسي من جهة والتعاون التونسي الإيطالي من جهة أخرى.

وأبرز رئيس الحكومة أن هذا المجلس يأتي للإعداد للزيارتين المرتقبتين اللتين سيجريهما إلى كل من فرنسا وإيطاليا، استجابة إلى دعوات من الوزير الأول الفرنسي ورئيس مجلس الوزراء الإيطالي، مشيرا إلى عمق العلاقات الثنائية التي تجمع تونس مع كل من باريس وروما في العديد من المجالات.

ولفت المشيشي إلى ضرورة العمل على إعطاء الدفع اللازم للمشاريع والاستثمارات الفرنسية والإيطالية الكبرى في تونس والترفع من نسق إنجازه بالنظر إلى حجمها وأهمية دورها في الدفع بالتنمية في هذا الظرف الاقتصادي الصعب الذي تشهده تونس، مضيفا أن "بلادنا في حاجة اليوم إلى دعم ومساعدة كل اصداقها خصوصا من شركائها التقليديين".

ويرى مراقبون أن المشيشي سيعرض في أولويات زيارته تعزيز التعاون مع الشركاء الأوروبيين على المستوى الاقتصادي مدفوعا بالأزمة التي تمر بها بلاده مقابل الالتزام بتنفيذ حلول ناجعة للفي الإرهاب والهجرة غير النظامية.

وتلقى الاقتصاد التونسي ضربات موجعة سببها الأزمة الصحية الأمر الذي جعل تونس تتوقع أن يصل عجز موازنتها إلى 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الجاري، في حين تسعى لخفضه إلى 7.3 في المئة في 2021. ويثير تدهور الوضع الاقتصادي مخاوف من تفجر الوضع الاجتماعي في

رموز نظام بوتفليقة يتساقطون تباعا

صابر بلدي

لممتلكات وأموال عمومية عهد بها إليه بحكم وظيفته و"إساءة استغلال الوظيفة أو منصب عمدا في إطار ممارسة وظيفته على نحو خرق القوانين والتنظيمات بغرض الحصول على منافع غير مستحقة لشخص أو كيان آخر". كما تمت إحالة الوزيرين السابقين للبريد والاتصالات اللاسلكية هدى فرعون، وللصناعة والمناجم جميلة تيمازييت، على السجن، بعد صدور عقوبات قضائية من طرف محكمة عبان رمضان بالعاصمة، على خلفية قضية "فساد سجلت في وقت سابق بجمع (الرياض) للصناعات الغذائية، ومنح امتيازات غير قانونية لشركة (موبيلينك) المملوكة للإخوة كونيناف المحكوم عليهم بالسجن أيضا".

وتقبّع في السجن ثلاث وزيرات في سابقة غير معهودة في تاريخ الجزائر، ويتعلق الأمر بزيادة عن الوزيرين المذكورين، بوزيرة الثقافة السابقة خليفة تومي، التي تقضي الآن قرابة العام في السجن الاحتياطي، بعد اتهامها بالضلوع في ملفات فساد.

جبهة التحرير الوطني الحاكم، سعيد بركات وجمال ولد عباس. واتصلت عقوبة الوالي السابق للعاصمة، التي تم تحديدها بخمس سنوات سجنا نافذة، بملف المدير السابق للأمن الجنرال عبدالغني هامل، وذلك على خلفية ما عرف بـ"المزايا التي منحها عبدالقادر زوخ لعائلة مدير الأمن، من عقارات في العاصمة وتسهيلات مختلفة".



الحكم على الوزيرة السابقة هدى فرعون بالسجن بعد اذنتها بالفساد

كما أصدر قضاء العاصمة عقوبة أخرى بربع سنوات سجنا نافذة وغرامة مالية في حق الوالي المذكور، في ما عرف بـ"قضية منحه مزايا أخرى لعائلة رجل الأعمال المسجون محيي الدين طحوت" حيث تمت متابعتها بتهم "التبديد العمدي لأموال عمومية من طرف موظف عمومي دون وجه حق"، واستعمال غير شرعي

استبعاد نائب سانشير من زيارة المغرب بسبب مواقفه الداعمة للبوليساريو

محمد ماموني العلوي

دبلوماسيا لماعل الانفصاليين بإسبانيا حيث أن هذا الحزب اليساري الراديكالي يساند الانفصال ويدعو إلى "تقليل استفتاء تقرير المصير". ويبدو أن موقف الحزب اليساري الراديكالي من ملف الصحراء وانحيازه لأطروحة الانفصاليين جعلت المؤسسات الرسمية تتبرأ منه، حيث انتقدت وزيرة الدفاع مارغريتا روبلس حديث زعيم التلفزيون الإسباني (أنتينا 3)، أن في الصحراء، موردة أن السياسة الخارجية للحكومة يحددها حصريا رئيس الوزراء ووزيرة خارجيتها.



هشام معتضد
استبعاد إغليسياس من زيارة المغرب رسالة إسبانية بدلالة سياسية

وفي الإطار ذاته اعتبر مانويل فالس، الوزير الأول الفرنسي الأسبق، الذي حل ضيفا في برنامج على قناة التلفزيون الإسباني (أنتينا 3)، أن مواقف "بوديموس" وهو حزب أقلية في الحكومة الائتلافية الإسبانية بشأن الصحراء المغربية والانفصاليين "هي مواقف غير مسؤولة"، محذرا من أنه "لا يجب أن نغرد خارج السرب"، داعيا الحكومة الإسبانية إلى "تحمل المسؤولية وأن تكون في مستوى التحديات والرهانات التي تواجهها إسبانيا وأوروبا". وتوقع مراقبون أن تكون الزيارة التي سيقوم بها سانشير إلى الرباط بعد أيام مناسبة لتعزيز وتيرة التعاون ومناقشة الملفات المشتركة منها الحدود البحرية والأمن ومسألة تعزيز الشراكات الاقتصادية بين البلدين، إلى جانب قامت بها القوات المسلحة الملكية في منطقة الكركرات.

للغاية بسبب الوضع الجيوسياسي الذي تعيشه مع المغرب". ويرى هشام معتضد الأكاديمي والمحلل السياسي، أن عدم إشراك إغليسياس ضمن الوفد المرافق لرئيس الحكومة الإسباني يعد "رسالة دبلوماسية ذات بعد سياسي يراد منها عدم التشويش على وحدة الخطاب الرسمي في الأمور السيادية والمركزية الإسبانية، خاصة وأن رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشير يعبر أن وحدة المواقف أمر لا بد منه في مثل هذه الزيارات رفيعة المستوى مع شريك استراتيجي ومهم".

وأوضح معتضد في تصريح لـ "العرب"، أن حضور بابلو إغليسياس، المعروف بمواقفه المعادية للوحدة الترابية، كان "سيؤثر سلبا على الصورة التواصلية والسياسة الإيجابية التي يحرص رئيس الوزراء الإسباني على إعطائها لهذه الزيارة ذات التعاون الاستراتيجي المشترك.. كما أن غيابه سينعكس إيجابيا على المحادثات الثنائية المرتقبة بين الوفدين الإسباني والمغربي بخصوص ملف الصحراء".

وتتجلى مواقف "بوديموس" المعادية للوحدة الترابية للمغرب في استقبال كاتب الدولة الإسباني للحقوق الاجتماعية، ناتشو فالارين، المنتمي إلى الحزب نهاية فبراير الماضي، ما تسمى بـ"الوزارة الصحراوية للشؤون الاجتماعية وترقية المرأة" في خطوة كادت تتسبب في أزمة بين المغرب وإسبانيا لو لا تدخل وزيرة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، مؤكدة أن المقابلة لا تعكس موقف الحكومة الإسبانية.

وأكدت المسؤولية الإسبانية أن "مدير دعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة للتوصل إلى حل سلمي في إطار قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة". وهذا التراجع في إشراك زعيم "بوديموس" ضمن الوفد الحكومي لزيارة الرباط، يعد حسب معتضد اختراقا

الرباط - ارتأى رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشير استبعاد زعيم حزب "بوديموس"، بابلو إغليسياس، خلال زيارته التي سيؤديها في الـ 17 من ديسمبر الجاري إلى المغرب، وذلك حفاظا على مصالح وسياسات مدريد الخارجية حيث يُعرف الرجل بمواقفه الداعمة لجبهة البوليساريو الانفصالية ما يعني أن مرافقته لسانشير ستجرجه في الرباط.

وقالت مدريد إن الزيارة التي سيؤديها سانشير لحضور القمة الإسبانية المغربية سيرافقه لوزراء الذين لديهم مذكرة تفاهم مع نظرائهم المغربية ليغيب بذلك نائب رئيس الحكومة.

وبررت وزيرة الخارجية الإسبانية أراشينا غونزاليس هذا المسلك الرسمي بكون الوضع الصحي في المغرب مع إغلاق الحدود بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد دفع إلى تقليص عدد الحاضرين، مضيفة أن لا علاقة للأمر بمواقف بابلو إغليسياس.

وشددت غونزاليس على أن "الموقف الرسمي من نزاع الصحراء هو موقف إسبانيا والذي يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة".

وقالت مصادر مطلعة إن مكونات الحكومة الإسبانية اتفقت على عدم إخراج المغرب باستخدام إغليسياس إلى الرباط كونه لا يزال يعلن دعمه للبوليساريو حتى بعد وصول حزبه إلى موقع المسؤولية.

وأضافت ذات المصادر أن هذه الخطوة لم تكن بـ"البساطة المتوقعة"، لكنها جاءت حفاظا على المصلحة العليا لمدير. ونظرا لأهمية الزيارة التي سيقوم بها الوفد الإسباني للرباط أكدت الناطقة باسم الحكومة الإسبانية ماريا خيسوس مونتيرو أن هذا "اللقاء ليس مجرد لقاء عادي، لذلك نعدّه بعناية فائقة لأنه مهم للتكامل الأوروبي.

وسبق أن خصصت السلطات الإيطالية سفنا وطائرات بالاتفاق مع تونس لرصد قوارب المهاجرين وإيقاف محاولات الهجرة المنطلقة من السواحل التونسية. وقالت وزيرة الداخلية الإيطالية لوتشانا لامورغيزي إن "سلطات بلادها قامت بالاتفاق مع تونس بتخصيص طائرات وسفن خارج مجالها البري والبحري لرصد قوارب المهاجرين غير النظاميين لإنذار السلطات هناك وإيقاف محاولات الهجرة المنطلقة من السواحل التونسية".

وبالنسبة إلى العمليات الإرهابية تحاول فرنسا قيادة حملة واسعة ضد المنظرين وترحيل بعضهم خاصة بعد عملية نيس. وشهدت فرنسا مؤخرا سلسلة اعتداءات وذلك بعد سجلات بينها وبين تركيا من جهة، وبينها وبين بلدان عربية من جهة ثانية على خلفية الرسوم الكاريكاتورية التي رأت فيها هذه الدول إساءة للنبي محمد.



ملف الصحراء يفرض إيقاعه على زيارة سانشير